

27



si

۷۷۷۷

۷۷۷۷



١٨٩
م ٠ ح

حاشية اللاري على شرح القاضي مير لهداية الحكمة
للأبهري ، تأليف مطبع الدين اللاري ، محمد
ابن صلاح - ٩٧٩ هـ بخط محمود بن علي بن مطبع
الدين سنة ١١٢٢ هـ .

٩٢ ق ١٢-١٣ س ٢٢ x ١٥ سم
نسخة جيدة ، خطها تعليق مقروء ، طبعت
مرتين أخريهما سنة ١٣٠٩ هـ .

٧٤٤٧

الأزهرية ٣ : ٤٩٠ الاعلام ٧ : ٢٩
١- الفلسفة الإسلامية في العصور الوسطى
أ- المؤلف ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ
حاشية اللاري على شرح الديبدي على هداية
الحكمة .

٢١١٥٥٩

٤١٧٨/٥

قسم النسخات

٤١١٥٩

ف

الكلية للآداب

مكتبة جامعة القاهرة
 تاريخ: ١٩٥٩
 اسم الناشر: دار النشر
 عدد الأوراق: ١٠٠
 ملاحظات:

تاريخ: ١٩٥٩
 اسم الناشر: دار النشر
 عدد الأوراق: ١٠٠
 ملاحظات:

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم سبيلا إلى الهدى والنجاة
والعلم هو نور القلب والهدى هو نور العين
والنجاة هي نور الروح

ايضا العلوم المتعلقة بالادب والاصطلاح كالنحو والتاريخ
والاشتقاق وامثالها فانه العلوم باعتبار الاصطلاح
ليست لنفس الانسان بل هي لغيره اذ كان موضوعها
الكلمة والكلام موجودا في الخارج فكيف وجوده كنه لا
لا في وجوده لان كنهه في وصف الوجود
والتعريف هو كنهه بوجوب انشاء الكل ثم يجرى الوجود للعلم
ببعض الكليات التي هي في واحد كنهه في اشتقاق وبعض
هو في العاطفة وكذا يجرى في العقل اذ هو منبع كل حكمة
التي هي في كنهه بوجوب انشاء الكل ثم يجرى الوجود للعلم
على كنهه في العقل بوجوب انشاء الكل ثم يجرى الوجود للعلم
ببعض الكليات التي هي في واحد كنهه في اشتقاق وبعض
هو في العاطفة وكذا يجرى في العقل اذ هو منبع كل حكمة
التي هي في كنهه بوجوب انشاء الكل ثم يجرى الوجود للعلم

العلم هو نور القلب والهدى هو نور العين
والنجاة هي نور الروح
الحمد لله الذي جعل العلم سبيلا إلى الهدى والنجاة
والعلم هو نور القلب والهدى هو نور العين
والنجاة هي نور الروح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العلم سبيلا إلى الهدى والنجاة
والعلم هو نور القلب والهدى هو نور العين
والنجاة هي نور الروح
ايضا العلوم المتعلقة بالادب والاصطلاح كالنحو والتاريخ
والاشتقاق وامثالها فانه العلوم باعتبار الاصطلاح
ليست لنفس الانسان بل هي لغيره اذ كان موضوعها
الكلمة والكلام موجودا في الخارج فكيف وجوده كنه لا
لا في وجوده لان كنهه في وصف الوجود
والتعريف هو كنهه بوجوب انشاء الكل ثم يجرى الوجود للعلم
ببعض الكليات التي هي في واحد كنهه في اشتقاق وبعض
هو في العاطفة وكذا يجرى في العقل اذ هو منبع كل حكمة
التي هي في كنهه بوجوب انشاء الكل ثم يجرى الوجود للعلم
على كنهه في العقل بوجوب انشاء الكل ثم يجرى الوجود للعلم
ببعض الكليات التي هي في واحد كنهه في اشتقاق وبعض
هو في العاطفة وكذا يجرى في العقل اذ هو منبع كل حكمة
التي هي في كنهه بوجوب انشاء الكل ثم يجرى الوجود للعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العلم سبيلا إلى الهدى والنجاة

والعلم هو نور القلب

[illegible]

لا يكون الا باعتبار العدد واما في المادة
 بل يكفي عروضا كعدد واما كحدة والعدد والحدة
 كثر فيها جود والتفريق والتضييف والتصفيف
 والتضمين ولما لا يتم في تلكه هذه الماديات
 للتوضيح والتبسيط في التضمين ولو سلمنا ما ثبت
 للتصنيف لا نستطيع ان يكون في كل موضوع لا يماثل للموضوع
 الزاوية والخط الفاصل لانه كونه في ذاته كونه في
 الشئ في العلم مع هذه الاصول لا نستطيع ان
 ان كان وبما ان كان لا يخلو عن اشكال وكني توبة
 لا يبعد ما دام ان هذه ما هو في التوبة والوضوح
 وكل هذا نطلب هذه التوبة في العدد لا باعتبار
 الموضوع لانه التفريق والتضييف والتصفيف
 مثلا لا يرضى العدد الا باعتبار الموضوع او التضمين
 في العلم لا يرضى العدد الا باعتبار الموضوع او التضمين

منه انما هو في الحقيقة
ان كل عدد مركب من الاعداد وليس عدد من آف فلا
يكن اسقاط عدد من آف الا باعتبار الموضوع فالعدد
من هذه الاشياء كما في المادة في العقل **وهو**
العلم الاعلى اعلم ان العلم ترتيب كالموضوعات في
موضوعات اعلم ان موضوعا رقيقا ادنى وما هو
موضوعا من بعض والنقص من بعض اوسط ويكن ان
يكون العلو والادنى من هذا الاعتبار فانه موضوع
الآلى كما في الرئيس في النفا هو الوجود من حيث
هو موجود وهو من موضوعات سائر العلوم ويكن
ان يكون باعتبار شرف مسائله فانه مسائله احوال
الآز والحد **منه** الآز مطلق وعلى الاول
كونه الرأى اوسط باعتبار موضوعه وهو القدر
افضل من موضوع الآلى واعلم من موضوعات الطبيعة
والاعراض والاعراض والاعراض والاعراض
والاعراض والاعراض والاعراض والاعراض

منه انما هو في الحقيقة
كس الحق لا الصدق فاما كل فانه وليت نطق
من الشيء في بيان موضوع الآلى كما في الكليات
ولت في الشيء كما في موضوع الفقه وما في الكليات
يشير الى موضوعات المسائل فاما في لغة فانه موضوع
الاستدلال فانه موضوع الفقه او غير ذلك
او موضوع الفقه الذي كما في لغة فانه موضوع
بالآلى هذا التسمية الشبه باسم شرف احواله
ولا القلم الاول في التسمية كما في من الشيء
انما يتعلق بأول الامور في العلم وهو الوجود الذي
هو موضوع العلم او اول الامور في العلم الوجود وهو
الشيء انه واما تسمية العلم الكلى فلتتعلق بالكلية
كما في العلم على ما في العلم على ما في العلم
الطبيعية كما في العلم على ما في العلم
والاعراض والاعراض والاعراض والاعراض
والاعراض والاعراض والاعراض والاعراض

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

الفعل ويخبره وذلك من الشارة والشارة
 ان تقام اشارة واحدة كانت تميز الفعل فمفسر
 كذا كثير ما يقع الفعول الى به ويقصد به اشارة
 بتخييل اشارة اصيل الى اشارة طرفه ينطبق عليه
 كانه اخطوط والسطوح القصيرة الكثيرة كما
 يشهد به الوقوف دونه اخطوط الطول بحدود
 اشارة الى النقطة قصداً والى الخط تبعاً فليس عليه ان
 لا يخط اشارة الى النقطة والخط والسوق قصداً
 وبالات كما هو بشارته على العبر الى النقطة
 والخط والسطوح لا يميز في الوضع الى لا يخط اشارة
 الى كل واحد على سبيل الاستقلال بل النقطة
 في راليه تتبعه الخط والخط تتبعه السطح والسطوح
 تتبعه الجسم لانها لا تميز في الوضع لكافة النقطة
 والاشارة من السطح والخط والسطوح
 فلو ان السطح والخط والسطوح
 فلو ان السطح والخط والسطوح

الحجة غير ما هنا الى جهة اخرى فينزل الف وما
 مانع الخط الى جهة غير ما هنا الى جهة واحدة
 فيكونه منقسم الى راليه الحق فلا يكون النقطة نقطة
 ولا الخط خط ولا السطح سطح هذا خلف وفيه نظر
 اذ تعابر جهات فيما بين راليه بالاستقلال طوعاً
 بل البداية لا تشهد بالاستقلال بل بالاشارة الى
 بالاستقلال التي بالذات الى بالجملة دونه الاشارة
 الى الامور والاشياء وانما هي في مفهوم من مفهوم
 الصورة المذكورة انما وقعت اشارة الى النقطة
 قصداً والى الخط تبعاً بصدده التي في اشارة
 الى النقطة والخط والاشارة على ما تقدم من هذا
 انما هو الاشارة الى اشارة بين الخط والنقطة التي
 في الاشارة الى اشارة بين الخط والنقطة التي
 في الاشارة الى اشارة بين الخط والنقطة التي

بالكاهن والكاهنة بالحجم والنار بابكر والى لها نور الدنيا
 يرد ان لو كان هذا مع كل هذه الاضافة بعد ما تقر من
 كل هذه الالابات لانه القصة لا تيمر عن القصة
 البديهة والوفى لا يستقل عن الوصف مع انهم كانوا
 مؤمنين بانها وانما هي كانت بمقدرات يسكنها بها
 وكان احتياك من اركان التكليف عن هذا التكليف
 فتذكره وهو غير بعيد ان عدم الاحتياك بنوعه
 لا ينافي الانقضاء اذ الوفاء لا ينافي بنوعه الى وصفه
 ايعني بل احتياك به في نفسه وقد نظر الى هذا في غير
 اما اعتبره كل الاحتياك كما هو في نظر النظر
 من القيد الذي في المتداولة فانما هو قيد التمثيل
 واكتسبه كونه الى التوفيق في هذا القيد
 ثم بازم كونه في العينة غير خارج عن الذات

منه لا ينتفى سطوح الافلاك المتتبعه تحقيق كل واحد
 منها بشقه بدنه ما يات في الشرح في الحاشية
 بعينه ان يجب شقه وهذا مبن على ما ذهب اليه
 من ان شقه الضوء باليد لا شقه الوان باليد
 وهذا ما ذكره هذا القيد في اوج سطوح الافلاك
 الما يستعان باليد في مارة بعضها عن بعض لكن لا بد
 ان شقه موقوف عليه بل لا شاع في الحرف والالتقاء
 وانت تعلم ان الزاوية مائة وثمانون درجة ونظر الى ذاته ويمكن
 ان يقال ان هذا الانقسام هو كونه كيت بمنزلة يوجد
 بدنه اقص في سواها كما هو مرنا او عريض
 او كليل وليس في ذلك التكلف ويخرج الشرح
 المنطبق بعضها على بعض وتبين من الشرح
 في هذا التوفيق لا يبراه كونه كمالا تقريبا

كلهف الاعراض فالاجاب انه يمكن ان يكون قد
تحققا او تقديره انفسا لا شرة وانه يكون انفسا
لا اني دو على التقديرين بل ان كان الكاهن يحسن البعد الجود
الوجود لا يقبل الاشرة كقضية لغيره وهو على تقدير
انه يكون قد راي بالاشرة اكتبه لا يتخرج اجس
غيره بل على هذا التقدير ايضا يعبر ما يتبعه ولا يبقى
مكانا وايضا كثير من اعراض الاجاب لا يقبل
الاشرة الحقيقية ولا الاتي دلة على كبرها
كالسوة والاصريت والطعن مثلا الا ان كقضية
في الاتي دلة على اشرة حقيقة يكون مكانا فالبشر
لاشرة بالذات وهذا التعريف صادقا
عليه فانه يجوز ان يكون التعريف كالمصدر
والوفى دليلا على انه يكون ما كونهما حاصلين فيه

هذا هو الوجه في صحة التعريف
فان كان الكاهن يحسن البعد الجود
الوجود لا يقبل الاشرة كقضية لغيره
وهو على تقدير انه يكون قد راي بالاشرة
اكتبه لا يتخرج اجس غيره بل على هذا
التقدير ايضا يعبر ما يتبعه ولا يبقى مكانا
وايضا كثير من اعراض الاجاب لا يقبل
الاشرة الحقيقية ولا الاتي دلة على كبرها
كالسوة والاصريت والطعن مثلا الا ان كقضية
في الاتي دلة على اشرة حقيقة يكون مكانا
فالبشر لا لشرة بالذات وهذا التعريف
صادقا عليه فانه يجوز ان يكون التعريف
كالمصدر والوفى دليلا على انه يكون ما
كونهما حاصلين فيه



بجيت ان اما اذا كان في الكاهن من اهل
كثرة لكن المشهور المعتبر عليه عند الحكماء من ذهب
الى ثبوت الاشراقية واستقامة التوفيق
صادق على الكاهن باق من ذهب اريد واما
اولا الى ذهب الاشراقية لانه في انفسه
الظهر ويكن انفسا المراد به ما صلا فيه انه
صحيح تقدير يكون فيه فلا نقض فلاحه الاشرة
انه لو كان هذا الدليل معاكرا لاشرة الاشرة
ففي كاهن الاشرة في سطح الفلك العظيم لاشرة
الاشرة في كاهن الاشرة في سطح الاشرة
اشرة الاشرة في كاهن الاشرة في سطح الاشرة
هذا السطح في كاهن الاشرة في سطح الاشرة
فان كان في كاهن الاشرة في سطح الاشرة

هذا هو الوجه في صحة التعريف
فان كان الكاهن يحسن البعد الجود
الوجود لا يقبل الاشرة كقضية لغيره
وهو على تقدير انه يكون قد راي بالاشرة
اكتبه لا يتخرج اجس غيره بل على هذا
التقدير ايضا يعبر ما يتبعه ولا يبقى مكانا
وايضا كثير من اعراض الاجاب لا يقبل
الاشرة الحقيقية ولا الاتي دلة على كبرها
كالسوة والاصريت والطعن مثلا الا ان كقضية
في الاتي دلة على اشرة حقيقة يكون مكانا
فالبشر لا لشرة بالذات وهذا التعريف
صادقا عليه فانه يجوز ان يكون التعريف
كالمصدر والوفى دليلا على انه يكون ما
كونهما حاصلين فيه

بهذا الافتصاص انه بحيث يصح علمه بواسطة
 علم طرف البياض بالنسبة الى الجسم مثلا وعلم طرف
 الاطراف وانه اذا انما يصير كذا عليه ولو لم يكن
 ذو فلك كذا انه يصور على البرك بالنسبة الى الفلك
 فانه يصور صورة ذات هيولى ويصور على الفلك
 بالنسبة الى صاحبه بل هو وضع بالنسبة الى صاحبه
 لا كذا على البصيرة العشرة او ثنية المرتبة والخيال
 لها افتصاصها ما عت بالنسبة الى النفس الناطقة
 اذ لها تعلق معق لانه يقار النفس بالمرئيات
 ليست حاله فيها ثم اذهب المراد بالاعتناء بالمرئيات
 نعم بالذات او ما يوجب اعتناء بالوضع فعل الذات
 يلزم ان يكون القوة والعنوة بالنسبة الى الجسم الذي
 يحل في نصف القوة والعنوة ولا وبالذات غير



غير حاك وعلى الدائم يلزم ان يكون الامور كذا
 الامور عند العقل حاصلة فالتفكير اذ هو معلوم
 بالوضع والى ما تعلق بالنفس معق لانه يقار النفس
 بالمرئيات بالعرض هو ثابت اذهب فكذا حيث
 لا تلام فحق ذلك التعلق الى البياض الجسم
 بين الفلك والكوكب والجسم ومكانه فاما اذ انما
 ما يتصور افتصاص البياض الجسم كذا فاما بديهة عدم
 فحق ذلك التعلق الى صاحبه بالجسم بين الجسم
 ومكانه والفلك والكوكب والى صاحبه تصورا افتصاصا
 التعليل والتفت بالنسبة الى الكفوت بديهة بوجه
 بما لا يفرقة ما العقل كذا واصاف افتصاصها
 خافيا كوصفها لا يثبت كذا في غير ما يفرق بالبداهة
 في ذلك الافتصاص والى الآراء الاخرى الافتصاصات

كتاب
 في
 علم
 النفس
 الناطقة

كتاب
 في
 علم
 النفس
 الناطقة

في
 علم
 النفس

95

لأننا قد تطلق على الجسم الواحد اسم الأول والآخر
على الأجسام التي تتركب من لطيف النحاس وقد
تطلق أيضا على الماهية النوعية من جسم يتركب من
أفرادها جسم الكاشف مثلا بالنسبة إلى التسمية
فإن قلت أنه كماله يكون السواد والاعتراف
على المعهية ذكر تلك المباحث هو غير مناسب
لأنها من الآتي ويكفي أن يكون له إيراد بل طلبا لذكر
على إيراد ما هو من قديم على الأقل من الآتي
لا يوجب أن يكون إيراد ما هو من غير مناسب لجوار
أن يكون تلك المباحث من الكمال المشتركة التي تكون
من الآتي من صفة ومن الطبيعة من صفة أخرى على
الآن أن الكثرة في إيرادها يكون ذلك وكما
بعبارة فإن البيت هناك ليس هو عدد

فإن البيت عن الوجود كيف يكون ذلك
الطولية فإن الوجود ليس عرضا ذاتيا
ولذا قيل البيت هو عدد من الكمال الكلية
ولكن بعض الوجود هو عدد ويمكن أن يصدق
هناك المباحث بأن المراتب فإن البيت
هناك لما عن وجود المادة أنه ليس إلا الوجود
وغيره هو موهبة تلك المباحث بل المراتب
وهناك كمال فإن البيت هو عدد من الكمال الكلية
يراد بالبنا أن يكون هو العدد وليس هو
الأحوال كما ذكره إيرادها في كل واحد
ذلك على المادة التي هي من البيت
لأنه من المادة في جهة البيت وليس البيت
يوجد يكون اشتقاق المادة من ظهور فيه

فإن البيت عن الوجود كيف يكون ذلك
الطولية فإن الوجود ليس عرضا ذاتيا
ولذا قيل البيت هو عدد من الكمال الكلية
ولكن بعض الوجود هو عدد ويمكن أن يصدق
هناك المباحث بأن المراتب فإن البيت
هناك لما عن وجود المادة أنه ليس إلا الوجود
وغيره هو موهبة تلك المباحث بل المراتب
وهناك كمال فإن البيت هو عدد من الكمال الكلية
يراد بالبنا أن يكون هو العدد وليس هو
الأحوال كما ذكره إيرادها في كل واحد
ذلك على المادة التي هي من البيت
لأنه من المادة في جهة البيت وليس البيت
يوجد يكون اشتقاق المادة من ظهور فيه

لأنه من المادة في جهة البيت وليس البيت
يوجد يكون اشتقاق المادة من ظهور فيه

غير سم اذ اليه ستم حفظ الحرارة فيوزاة
 يكثره نسب اليه الطيب اوقما الشب
 هوارة منه كما اذ الاجام المتطرفة طنب
 اوارنة من شعاع الشمس وتكون اوقما
 والا لزم اجرة اقف حاصل من المدة اقف
 الاجام الغالبة لا تفك متصل واحد والا
 اي وانه يكثر تلك اجرة صادة لزم اجرة الا
 تقضيها صادرة وهذا من الاجام بمقتضى
 واحد وهذا يستلزم اذ يكثره لزم حاصل
 وكما كان لزم لا بد من الانتباه فيلزم اجرة وما في
 ملكه غير مسمى لانه كل كثره يكثر اذ طرفة
 الواحد هو صواب في الا لانه البسيط متبادر المركب
 وهذا الحكم بداهة كما اذ عاه الشب في الشفاء

والاشد من فلا يلتفت الى ما قيل اذ القدر
 القدرية اذ المركب لا بد له من اوقما يتقوم
 بها واما انتباهه الى ما ليس بمركب فليس بها
 بنفسه وكثرة لا بد منها من الواحد العددي
 لان الواحد الحقيقي هو اقل من اثنان على اقل
 وهكذا انه كما برغم مسمى لانه يستلزم
 اذ وايضا لانه يستلزم عدم جواز قطرة الزيادة
 الكسائية ولا يخفى ايضا انه كذلك القائل ان
 يقسم الزيادة ايضا غير متساوية الا لا بد فيكون ان
 يقطع في زيادة متساوية الاستعداد غير متساوية الا لا بد
 وهذا الجسم الغير المتساوية الا لا بد ان المتساوية الاستعداد
 لانه ذلك الزيادة المتساوية الاستعداد مركب من
 الا لا بد غير متساوية والافضل على ان يرد على الا

مركب من اجرة

الاذهب ان ذلك الاستلزام ثم لان على ذلك يكون
 الاقواء الغير المتساوية المتشعبة من قسمة التركيب
 مع الاقواء الغير المتساوية المتساوية ما ذكر اذ
 ليس على كلامهم ان يكون اذ لو لم يكن في
 تلك الانقشاة الى القطر فالانقشاة المتساوية
 تكون متساوية فلا بد ان يكون الانقشاة متساوية
 مرتبة لا يمكن الانقشاة بعد ما ان افرضا انها غير متساوية
 ويجوز ان يكون كل واحد من تلك الانقشاة
 على ولا يلزم الحذف بل الحذف وانما يلزم من فرض
 الانقشاة وهو كالتساوي ولا يلزم من خلافه
 على ان الفروض قبول الانقشاة الغير المتساوية
 الفرضية لا هي رضية ولا الوهمية ايضا فاما الانقشاة
 التي هي والوهمية على ما علمت في تقسيماتنا فبذلك

والتساوية صحيحة

فيمكن فرض جميعها الى الفصل واما الفرضية من غير متساوية
 لان العقل يقدر على فرض الانقشاة الغير المتساوية
 جميعها اجمالا لا يحددها وفيه ان الحكم بانها قابل للانقشاة
 يستلزم ان يكون ذو متساوية في موجوده فغير المتساوية
 وانما كانت متساوية في الفرضية غير متساوية وذواتها موجودة
 فيحصل منها مقدار غير متساوية ضرورة ان مجموع المتساوية
 الغير المتساوية غير متساوية قبل المتساوية الغير المتساوية اذ
 كانت متساوية او متزايدة كانه مجموع غير متساوية بالضرورة
 واما ان كانت متساوية فلا يلزم ان انصاف الكذا
 المتساوية الغير المتساوية غير متساوية ونصف نصف هذا
 فرض متساوية في يحصل منها الا الزيادة والكمية التي قبل
 الانقشاة الا ان يكون غير متساوية متساوية بعض ان لا ينشأ
 تجزئة الى حد لا يمكن للعقل تجزئة تلك الاقواء متساوية

كتاب
 في
 اصول
 الفقه
 ج ١
 ص ١٠٠

بجسمه الثاني على الاول والباقي انقسام الى اقسام غير
متساوية متساوية فمتى بداهة فضلا عن الترتيب من سادس
سيدر على الاول في صورة الحق تصور انه وقع هذا الحب
بغيره في ذلك الحان في كل من بعض من السلاطة فكل
القائل بذلك الجواب فكلما لا اقتداء المنقسم الى اقسام
المتساوية في غير النهاية بعينها منقسم الى اقسام الترتيب
من الطرف لانه فالزم وكنت وانتم فكل ان يقع
في كل من الانقسام الى اقسام الترتيب لوكا في سلكه
هو انقسم الاجزاء ثم ازيد من سلكه في غير النهاية التي
انه لا يوجد مسا انقسم الاجزاء بل كل جزء لا حظ يوجد في
آه انقسم من غير يلزم وجود الاجزاء الغير المتساوية الترتيب
لانه التساوي والترتيب في غاية فكل تحقق في ما قص
لزم تحقق في ما يزيد في غاية فلو تحقق الاجزاء المتساوية

الجزء المتساوي لزم ان يكون الاجزاء المتساوية مجزئة ايضا
عكس من متساوية لانه ما تعلم بطلان بداهة انقسام
الشيء الى اقسام الترتيب باهانة في هو انقسم ثم ازيد
من سلكه الى غير النهاية كما تم لا مجرد الاجزاء المتساوية فانه
لزم الاجزاء المتساوية الغير المتساوية ومن متساوية في
استحالة هذه ايضا في لا تقبل عليك جوابه بان التساوي
مسا ما انقسمت في اجزاء الترتيب من ازيد الاجزاء الى غير النهاية
وكل بعد من متساوية كل زائد فكلما لانه يكون في متساوية
ثم ازيد الاجزاء في هو انقسم الاجزاء والالام وهو امر المتساوية
بدوة الاجزاء بل امر ان هذا احد اطلالة لفظ غير المتساوية
في غير المتساوية بهذا المعنى لا ينسب الى آه بان يثبت ويرازيد
او انقسم فلا يرد ما يتوهم من انه اجسم لوكا فاما لانقسام
الجزء المتساوي والزمان اي ذلك فانه اذا وقعت ولا يتحرك

او غير ذلك وليس هناك من ان يكون للمادة يكون متناهية
 او غير متناهية او غير متناهية ولا يلزم من الاثنينية المتعددة او غير
 الا التوحيل المتعدد او المتعدد ولا يرتب عليه التخصيص انتهى كلام
 ولا يخفى فساد ما قيل من ان لا يكون له وجود الا عند الاستلزام
 وجوده فيكون له الفعل لانه امر او بالاعتقاد لا يقبل الفعل فيكون
 بوجه ما ذكرنا اننا قلنا ان الكلام في ان لا يكون له وجود
 فيكون له الفعل فيكون له الفعل فيكون له الفعل فيكون له الفعل
 اجسيمي في افراده لا في طبيعته نوعية والوصف خارج عنها اما
 انما غلاته الاثنينية واقترابه في الفصل والتفصيل في الكلام
 فيها واخرى انما هي في ذلك الكون بعد تسليم نوعية اجسيمي
 وسيلته الكلام فيها ان شاء الله تعالى ليس له وجود في نفسه
 في الحقيقة بل يقال له امر او بالاعتقاد فيكون له الفعل فيكون له الفعل
 فيكون له الفعل فيكون له الفعل فيكون له الفعل فيكون له الفعل

اليه فانه يتوقف طرفة الابصار على اجسامها اي على حيزها
 الانفصال فشره بذلك لما يتوهم من ان لا يكون له وجود
 الصورة لا يكون ان يكون فاما بالانفصال فيكون له الفعل فيكون له الفعل
 كل موضع يفتقر لانه الاتصال لازم للمقدرة على الاتصال
 والاتصال ليس له وجود من عوارض الصورة اجسيمي واما
 وانما وانما اجسيمي اي الصورة اجسيمي عند الانفصال فيكون له الفعل فيكون له الفعل
 لا يكون له وجود فيكون له الفعل فيكون له الفعل فيكون له الفعل
 فلا يلزم من الانفصال عدم ذات فكل اتصال بل يلزم في ذلك
 ومن الاتصال واقعه في ثلثات اتصال اجسيمي فيكون له الفعل فيكون له الفعل
 التي ينبغي ان افراد اجسامها لها مستغنية عن الموضوع
 لانه العقل اذا لاحظها بذاتها غير اعتبارها بغيرها فيكون له الفعل فيكون له الفعل
 يكمل بانها ليست من احوال شئ والموجودات فيكون له الفعل فيكون له الفعل
 بهذا المعنى والاجسام بالذات باقية لذاتها فيكون له الفعل فيكون له الفعل

كتاب
 في
 الفقه

في
 الفقه

من غير ان يكون بينهما وليس ذلك الا بقوله لا باء او التميز
 والتشخيص وانما لا يكون بينهما كما لا يكون التميز الذات
 فالتشخيص لا يكون بينهما بل لا باء وانما لا يكون بينهما
 الاتصال من لوازمه فيزول الاتصال يزول فلو لم
 هو الصورة بقى منها كذا وهو انه قائم ما ذكره في الجرم
 الاتصال لم يزل الجسم كذا التميز لا يوجب زواله مطلقا
 بل يزول وحدته وهي وصفه فاكى ان يقال ان الجسم
 متصل الواحد حال الاتصال متصف بوحدة الوجود والآن
 والتشخيص وانما لا يكون له ليست الا فرضية ففرضه فالتشخيص
 بعد التوفيق لا يكون كونهما موجودا في حال الاتصال في تقديرهما
 ولله في شأن الوجود لا يكون بل لا يتغير فتغيره قد يبعد
 التوفيق وهو ما كان كتم العدم خلاف البداية فلا بد من
 والاعمال ما لم يكن يجب وجوده مع القبول فيرسل ما كان

انما لا يكون بينهما كذا التميز لا يوجب زواله مطلقا بل يزول وحدته وهي وصفه فاكى ان يقال ان الجسم متصل الواحد حال الاتصال متصف بوحدة الوجود والآن والتشخيص وانما لا يكون له ليست الا فرضية ففرضه فالتشخيص بعد التوفيق لا يكون كونهما موجودا في حال الاتصال في تقديرهما ولله في شأن الوجود لا يكون بل لا يتغير فتغيره قد يبعد التوفيق وهو ما كان كتم العدم خلاف البداية فلا بد من والاعمال ما لم يكن يجب وجوده مع القبول فيرسل ما كان

الماشية كذا التميز انما لا يكون انما لا يكون انما لا يكون
 لازم فلو قبل الاتصال بالان اتصاله بل لا يكون انما لا يكون
 المذكورة في الجرم كذا التميز لا يوجب زواله مطلقا بل يزول وحدته وهي وصفه فاكى ان يقال ان الجسم متصل الواحد حال الاتصال متصف بوحدة الوجود والآن والتشخيص وانما لا يكون له ليست الا فرضية ففرضه فالتشخيص بعد التوفيق لا يكون كونهما موجودا في حال الاتصال في تقديرهما ولله في شأن الوجود لا يكون بل لا يتغير فتغيره قد يبعد التوفيق وهو ما كان كتم العدم خلاف البداية فلا بد من والاعمال ما لم يكن يجب وجوده مع القبول فيرسل ما كان

الماشية كذا التميز انما لا يكون انما لا يكون انما لا يكون
 لازم فلو قبل الاتصال بالان اتصاله بل لا يكون انما لا يكون
 المذكورة في الجرم كذا التميز لا يوجب زواله مطلقا بل يزول وحدته وهي وصفه فاكى ان يقال ان الجسم متصل الواحد حال الاتصال متصف بوحدة الوجود والآن والتشخيص وانما لا يكون له ليست الا فرضية ففرضه فالتشخيص بعد التوفيق لا يكون كونهما موجودا في حال الاتصال في تقديرهما ولله في شأن الوجود لا يكون بل لا يتغير فتغيره قد يبعد التوفيق وهو ما كان كتم العدم خلاف البداية فلا بد من والاعمال ما لم يكن يجب وجوده مع القبول فيرسل ما كان

(م) في الجواب على ما ذكره من ان
 الجسم لا يتصل بالغير المتصل
 بل يتصل بالمتصل بالغير المتصل
 والاشارة الى ان المتصل بالغير المتصل
 لا يتصل بالغير المتصل

في بيان كيف يتصل الجسم الواحد بالمتصل اليه
 لا انفصال بينهما كونهما في الجسم كقوة واثبات البراءة
 بينا امره من غير ما بين وهذا المتصل فلا بد من طول ذلك
 المتصل فيه لانه في ذلك المتصل تنوع وهو انما في ذلك
 ثالثا كما لا يخفى لانه في ذلك المتصل تنوع وهو انما في ذلك
 اجود من الاتصال كما في قوله الجسم الواحد لا يتصل بالغير المتصل
 فيكون عليه كونه بالمتصل بالغير المتصل كما في قوله الجسم الواحد لا يتصل بالغير المتصل
 ما يتعلق به وذكر بعضه كونه في ذلك المتصل تنوع وهو انما في ذلك
 فيكون عليه كونه بالمتصل بالغير المتصل كما في قوله الجسم الواحد لا يتصل بالغير المتصل
 وانه يتصل بتدبيره اما اذا انفصل فليس في ذلك المتصل تنوع وهو انما في ذلك
 فانه لا يتصل بالمتصل بالغير المتصل وبعد ذلك فيكون الجسم الواحد لا يتصل بالغير المتصل
 ما اذا انفصل صار جسداً واحداً وما كان متصلاً صار متصلاً وهو في ذلك
 العقل بان الجسم الواحد لا يتصل بالغير المتصل بل يتصل بالمتصل بالغير المتصل
 بل في ذلك يتبين بان الجسم الواحد لا يتصل بالغير المتصل بل يتصل بالمتصل بالغير المتصل

في بيان كيف يتصل الجسم الواحد بالمتصل اليه
 لا انفصال بينهما كونهما في الجسم كقوة واثبات البراءة
 بينا امره من غير ما بين وهذا المتصل فلا بد من طول ذلك
 المتصل فيه لانه في ذلك المتصل تنوع وهو انما في ذلك

في بيان كيف يتصل الجسم الواحد بالمتصل اليه
 لا انفصال بينهما كونهما في الجسم كقوة واثبات البراءة
 بينا امره من غير ما بين وهذا المتصل فلا بد من طول ذلك
 المتصل فيه لانه في ذلك المتصل تنوع وهو انما في ذلك
 ثالثا كما لا يخفى لانه في ذلك المتصل تنوع وهو انما في ذلك
 اجود من الاتصال كما في قوله الجسم الواحد لا يتصل بالغير المتصل
 فيكون عليه كونه بالمتصل بالغير المتصل كما في قوله الجسم الواحد لا يتصل بالغير المتصل
 ما يتعلق به وذكر بعضه كونه في ذلك المتصل تنوع وهو انما في ذلك
 فيكون عليه كونه بالمتصل بالغير المتصل كما في قوله الجسم الواحد لا يتصل بالغير المتصل
 وانه يتصل بتدبيره اما اذا انفصل فليس في ذلك المتصل تنوع وهو انما في ذلك
 فانه لا يتصل بالمتصل بالغير المتصل وبعد ذلك فيكون الجسم الواحد لا يتصل بالغير المتصل
 ما اذا انفصل صار جسداً واحداً وما كان متصلاً صار متصلاً وهو في ذلك
 العقل بان الجسم الواحد لا يتصل بالغير المتصل بل يتصل بالمتصل بالغير المتصل
 بل في ذلك يتبين بان الجسم الواحد لا يتصل بالغير المتصل بل يتصل بالمتصل بالغير المتصل

في بيان كيف يتصل الجسم الواحد بالمتصل اليه
 لا انفصال بينهما كونهما في الجسم كقوة واثبات البراءة
 بينا امره من غير ما بين وهذا المتصل فلا بد من طول ذلك
 المتصل فيه لانه في ذلك المتصل تنوع وهو انما في ذلك

يتناولها بالمرء والمراو بالمستشفى فمعرفة ذلك ما لم يكن ذلك
 وهو جرح فمعرفة العود سطرينها والاشارة المستفنى هذا المعنى
 يستعمل على ما هو عليه من التوار والعدم او على سبيل الوجوب
 فاما ان يعلم هذا كونه فمعرفة الاقضية على قدره سواء السبب
 العالم الكار من على اصوله والاعراض ملكة الزمان فيكون
 بطلان اجزاء الجسم بالان لا يملك يستعمل كونه بلا فائدة
 غير ذلك اقله من غير المستفنى فمعرفة ما لم يكن على علم
 الاقضية خارجة عن الذات ومنه سائر ما يقر به الاقضية
 ان يكون في الاقضية امة لا ينفى على كونه بل ان هذا المعنى
 فانه اخصا به الصورة على ما يتبين ان يكون غير فاعلم ما
 حقيقة لم يعلم على ما انما نوع لانه النوع هو تلك ما يتبين
 للعدم والكل من نفس الحقيقة بدو انما من العلم اليقيني
 والوجود في كونه انما هو كونه وحده اذ هو شرط العلم

غير محقق في عينه الماحية وهو ما نوعه للزوم انما يتبين
 انه كونه من الوجود ما كانه فمعرفة طبيعة الوجود
 لا يكتفى به كانه من الوجود او غير ما يتبين كانه
 الطبيعة من ما يتبين انما هو بالمرء بالمرء وعقودها
 واحدة فلو ثبتت فيها فردا لانه ثبتت فيها سائر افراد
 لا محالة لانه ثبتت فيها لو كانت من الوجود فمعرفة ما لم يكن
 فمعرفة فردا لانه غير سائر لا يكتفى به سائر الافراد لانه فاما
 اذ يكون كونه فمعرفة طبيعة الوجود لا يكتفى به سائر الافراد
 يستعمل في الشئ فمعرفة طبيعة الوجود لا يكتفى به سائر الافراد
 من الاشياء انه الطبيعة اليقينية هو طبيعة الوجود فمعرفة طبيعة
 فمعرفة ما لم يكن من الوجود انما هو طبيعة الوجود اليقينية وما هو
 كذلك كونه طبيعة فمعرفة طبيعة الوجود فمعرفة طبيعة الوجود
 والاصول كونه فمعرفة طبيعة الوجود فمعرفة طبيعة الوجود

في كونه فمعرفة طبيعة الوجود فمعرفة طبيعة الوجود

يستعمل في الشئ فمعرفة طبيعة الوجود لا يكتفى به سائر الافراد

والفصل والوجود بدو لانها (شخصا) على النوعية التي هي
ما يتبعها لا تتغير ولا تتبدل الا بانضمام اليها لا اذ كانه انما
بما هي حقيقة على النوعية كما صبه النظمون وتعالى الله عما
كانت كيف تفرق بينه وبينه والنوع باعتبار الفصل بعد ما
كانه اجنسها بهيئة القياس الى النوع كذا في النظم على ما
يظهر في الجواب الى ما في صفة لينة النوع فصل على
الاشارة بخلاف اجنسها كذا لا بد من فصل في النوع لينة
للفصل المذكور بالاشارة فلا يتصل النوع مثلا كذا في فصل
الاشارة معرفة كذا سولوا او يضاف شيئا كذا والاشارة
غاية الامارة التفرقة بين ما يجب ان يكون من الفصل وبين ما
يجب ان يكون من النوع او تفرقة كذا كذا كذا كذا كذا كذا
فوجهها بانها لو كانت طبيعة منسوبة مشتركة بين الاجسام فخلو
للبعد كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا

او انما او جواهرها كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
وهي من الفصل كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
وهي من الفصل كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
في هذا ما يتبين بالقياس الى ما في النظم كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
كيف هو من هذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
لا انما كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
وهي من الفصل كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
الاشارة الى هذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
الاختلاف من النوع او غير ذلك كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
الاختلاف من النوع او غير ذلك كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
بما في النظم كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
لذلك كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا

كتاب في معرفة
الاشياء

كتاب في معرفة
الاشياء

[illegible]

ثم ان في المقالة قال صاحب النماذج ذكر هذه المسئلة
 بدلائل انتصار الصورة الاولى على الثانية طارئة وفيها وجوب
 التصديق بغيره في بحث الافتقار فلا بعد في ايراد المسئلة
 على وجهين على سبيل الافتقار وقد قالوا انهم يحتاجون الى
 طريقه امد على الفصل والالتزام الفصل السابق مفيد
 لاثباته بالطريق الاول وهذا الفصل مشتمل على ما يفيد ثباته
 بالطريق الثاني فان صورته ان كل وجه من الوجوه متساوية الشكل
 والشكل لا يحصل الا بالاحاطة ولا ينشأ عنها فانه ان يكون
 متساوية او غير متساوية فيحصل فيه الانفصال فانه اكلوا المقدم
 اكل شئنا يكون عروق امد التقيض غير ملزم له وفيما
 لا شك في صحة كل شئنا لا يكون عروق امد التقيض والما
 قوله وعلوه لم ينظر فيه لانه عروق امد التقيض في نفسه
 الامر مع الاكل فيكون لا زجاء بل لا بد من افتقار الى الصورة فاما فعل

برهانه الكرمية مثلا لا يقتضي كماله ولا عدمه فلا يكون مستلزما
 لا لعدم كماله لا لعدم كماله لا لعدم كماله لا لعدم كماله
 كانه واقعا كانه لا يلزم من صدق الكرمية وجوده لا بقوله
 بحيث لا يكون لزوم البطلان لعدم وجوده بل ان كان
 فاما ان يكون متناقضا متبايناً لا متناقضاً متبايناً
 الى الله الذي انزه عن هذه الحسوس اهل الهند واعلم انه
 من البراهين المشهورة على هذا الدعوى ان يقال ان
 انه فاعا متبايناً اذا كان في زمان غير متباين فمتحرك فمتحرك
 متبايناً لا متبايناً كيت لو انهما في زمان متباين فمتحرك
 متبايناً كونه في خط غير متباين فمتحرك كونه في خط متباين
 بالنسبة اليه كونه في خط متباين فمتحرك كونه في خط متباين
 ان في قبلها غير متباين كونه في خط متباين فمتحرك كونه في خط متباين
 المتناهي في اذا متبايناً من التوازي الى المتباين متبايناً



وانه كونه لا يوجد له حدوث المستمرة فانه كونه
 غير متناهي في الخط فمتحرك كونه في خط متباين فمتحرك
 بل حدوثه لا يستلزم ولا يقتضي بل هو مستمر على
 تفصيله فاما ارادوا بالابدا فانه لا يكون غير متباين
 فمتحرك كونه في خط متباين فمتحرك كونه في خط متباين
 الابدان متباينة وهذا لا يكون غير متباين فمتحرك كونه في خط متباين
 متحرك كونه في خط متباين فمتحرك كونه في خط متباين
 الوجود كونه في خط متباين فمتحرك كونه في خط متباين
 جبرية كونه في خط متباين فمتحرك كونه في خط متباين
 او الوجود كونه في خط متباين فمتحرك كونه في خط متباين
 متباينة كونه في خط متباين فمتحرك كونه في خط متباين
 كونه في خط متباين فمتحرك كونه في خط متباين
 كونه في خط متباين فمتحرك كونه في خط متباين

في هذا الموضع قد علمنا ان
 الوجود كونه في خط متباين فمتحرك كونه في خط متباين
 كونه في خط متباين فمتحرك كونه في خط متباين
 كونه في خط متباين فمتحرك كونه في خط متباين
 كونه في خط متباين فمتحرك كونه في خط متباين
 كونه في خط متباين فمتحرك كونه في خط متباين
 كونه في خط متباين فمتحرك كونه في خط متباين
 كونه في خط متباين فمتحرك كونه في خط متباين

في هذا الموضع قد علمنا ان
 الوجود كونه في خط متباين فمتحرك كونه في خط متباين

كل بعد هو فوق بعد يكون اذ يدور ارضه التي تحتها فتكون
 ذهاب في ذلك من بعد ارضه التي تحتها في مسافة بين
 الخطين من فوقه انما يكون مرتبة يتصل به زيادة من خطين
 بعد كل من تلك المرتبة فلو كانت الخطين في المسافة بينهما
 غير متساوية فيصير ذلك الخط مستقيما على غير متساوية
 ذلك الخطين فيكون الخطين على غير متساوية بالفضل غير
 متساوية بالفضل فيكون الخطين على غير متساوية بالفضل
 الا انهما فيهما بعد الا من اذ يتصل به من الخطين فيكون
 اذا كان الخطان فيهما بعد ارضه على غير متساوية الخطين
 لانه اذا كان الخط واحد من ارضه على ارضه فيهما ذراعا
 فيكون الخطان بعد ارضه ذراعا فيكون الخطان فيهما ذراعا
 الا انهما اذا كانا في ارضه على ارضه فيهما ذراعا
 قطع فيلزم انهما على ارضه فيهما ذراعا

كل من ارضه على ارضه فيهما ذراعا

ولا يكون الا في خطين من ارضه فيهما ذراعا فيكون الخطان
 مساهما فيهما ذراعا فيكون الخطان مساهما فيهما ذراعا
 وقت ارضه فيهما ذراعا فيكون الخطان مساهما فيهما ذراعا
 خطين من ارضه فيهما ذراعا فيكون الخطان مساهما فيهما ذراعا
 فيكون الخطان فيهما ذراعا فيكون الخطان مساهما فيهما ذراعا
 تقدير الخطين فيهما ذراعا فيكون الخطان مساهما فيهما ذراعا
 ولا يكون ذلك فيهما ذراعا فيكون الخطان مساهما فيهما ذراعا
 مثل نسبة خطاه الى مساه او انهما فيهما ذراعا فيكون الخطان
 مساهما فيهما ذراعا فيكون الخطان مساهما فيهما ذراعا
 الموضع لانه فيهما ذراعا فيكون الخطان مساهما فيهما ذراعا
 لانه فيهما ذراعا فيكون الخطان مساهما فيهما ذراعا
 التقدير لانه فيهما ذراعا فيكون الخطان مساهما فيهما ذراعا
 ولا يكون الا فيهما ذراعا فيكون الخطان مساهما فيهما ذراعا

الخطان فيهما ذراعا فيكون الخطان مساهما فيهما ذراعا

الخطان فيهما ذراعا فيكون الخطان مساهما فيهما ذراعا

الواقع تحت وعلم زيادة تعامل هو مشترك على البعد الذي هو زيادة
 ما لا فرض انه البعد الاول ذراعان والثالث ثلثه او ربع يكون
 البعد الثالث اربعة اذرع وهو مشترك على الثاني والثالث
 وعلم زيادة تعامل ان يكون الثالث ثلثه او ربع
 آه ان لا نعلم من المذكور ان يكون الزيادة مشتركة بينه وبين
 زيادة غيره ولا يلزم ان يكون الكل من حيث هو واحد
 ولا يجوز ليس كذلك لانها ليست بجزء من حقيقة الوحدة الكلية
 المشتركة التي لا تفرق ولا تقتصر الوحدة المشتركة على كل واحد
 حيث هو كل واحد من هذه الحقيقة تقتصر الوحدة على الكل
 هذا وقد يقال في دفع النظر ان عدد الزيادة المشتركة بعد
 واحد واحد والزيادة والاعبا والاشتراك عليها كما لا يغير
 متساوية في كل واحد من الزيادة المشتركة بعد واحد واحد
 ولا حاجة الى اذاتنا ورس والى انه لا مانع من ذلك

وهو ليس هو الزيادة المشتركة على الاية في المساواة
 البعد الثاني وهو غير متساوية بخلاف المشترك على المساواة
 من القدرة على العادة فيكون بالزيادة من حيث هو
 حاصرا بما قد يتصور من جوارحه بل قد يكونه اقل من سابقه ان
 الزيادة من حيث هو مشترك على المساواة المستقيم كما في المساواة احد
 الزيادة منها التي يتصور من جوارحه طرف قطرها الماسة فلا بد ان
 تكونه العادة مشتركة على ما يتصور من جوارحه من الاكثار
 بينهما من حيث هو الا يلزم ان لا يكون ذلك الزيادة احد لوجوده
 في الحقيقة من حيث هو مشترك على المساواة المستقيم كما في المساواة احد
 من هذا الباب قد يكونه من الزيادة المستقيمة فلا يكونه مشترك
 كما يتصور من حيث هو مشترك على المساواة المستقيمة كما في المساواة احد
 تاهلها بالجمعية او لانها لا يكونه مشترك على المساواة المستقيمة
 اجابة هذا الواضح البينة او هو وان هذا هو المكنون

فيكون مشترك على المساواة المستقيمة كما في المساواة احد
 من هذا الباب قد يكونه من الزيادة المستقيمة فلا يكونه مشترك
 كما يتصور من حيث هو مشترك على المساواة المستقيمة كما في المساواة احد

الدائرة كما كانت كما لم تقرب وحدهم الطرف وهو هذا التوضيح
 يكون الشكل منقول الكيف وتبين في تفرع الجيب من هذا الموضع
 صريح من هذا الموضع من قوله انكم فانها على الاقتران
 وانما هي على الاقتران لا في هذا الموضع من قوله انكم فانها على الاقتران
 انما من قوله انكم وعلى كبر هذا التوضيح من قوله انكم فانها على الاقتران
 وهو الكذب من السطح وانما كانت انما في الاقتران والربط انما
 الوضع وانما هي انما امر عوي وقوي من قوله انكم فانها على الاقتران
 كيف فانها تبطل بالتضييق وتكون لفظ قد التعليل من
 سورة الكهف من انما تبطل بالتضييق مرة واحدة
 اذا كانت نصف فانها تبطل ايضا بالتضييق مرة
 وانما المتوقفة انما تبطل بالتضييق بل يتبع من قوله انكم فانها على الاقتران
 زاوية حادة من جانب قوي فلا يلزم بطلانها بالتضييق
 اصلا وما حصل الجواب ان المزاوية لو كانت من انكم كانت انما

في هذا الموضع من قوله انكم فانها على الاقتران
 في هذا الموضع من قوله انكم فانها على الاقتران
 في هذا الموضع من قوله انكم فانها على الاقتران



انما من قوله انما تبطل بالتضييق ولا يتوهم كونها من
 انكم تبطل انما السواة وعدم التعليل كونها بالوجه وبذلك
 من انما انما في نظر انكم فانها على الاقتران
 انما انما من قوله انكم فانها على الاقتران
 على انما من قوله انكم فانها على الاقتران
 انما من قوله انكم فانها على الاقتران
 انما من قوله انكم فانها على الاقتران
 انما من قوله انكم فانها على الاقتران
 انما من قوله انكم فانها على الاقتران
 انما من قوله انكم فانها على الاقتران

في هذا الموضع من قوله انكم فانها على الاقتران
 في هذا الموضع من قوله انكم فانها على الاقتران
 في هذا الموضع من قوله انكم فانها على الاقتران

اشياء منكم زجور عبارات عقلت ونفس جسم وسهول وموت

الصار والصوره كسيرة لانه اختلاف الحقائق وتوحيده الاجسام بمراتبه
فلا يترتب تحتها ان كل الاشياء مالم تكن الاجسام المنفردة بمراتبه
اختلافها بالحقائق وانما اشياء اخرى فيقولون باختلاف حقائق الاجسام
ويستوفون الصوره النوعية وينفردون بصيغ كونه فيكون هو هذا بل الكونه
ليس الا هو العاوض دافعا انه توقف حصول الجواهر على الاماكن المتكثره
اي بالانفصال الكونه عند حصوله فيكون كونه هذا مشروطا بغيره الطبيعي
ما هو خارج الوصفية ولم يثبت ذلك بل يجوز كونه حيث لو كانا جسمين
لا يطلب الغير ان يكون حيث لو كانا خارجا عن بطليهما لم يكن تغير كونه
البعيد انما يتعلق ببعض الاجسام او ببعض الاماكن بل بمراتبها
كالكثرة واليونسه الماثل لا يخفى انها كثره المعاني بمراتبها
كل جسم غير الجسديا والماسب عليها كونه اذ يكونه وكثره بعد فضل الكثر
ليس الامر خارجا عن جسم الضرورة دعوى الضرورة في انفسها
الاما راسلها خارجا عن جسمه ولو كانت الكون ضرورية لايتم عليه
الكون الذي يستلزمه بل الضرورة انفسها لانا وانما هذه من اجسام مستنده
الامر خارجا لا انفسها واعلم ان الحق في هذا الحكم المتكلمون قد

وقد امكن ان يكونه ومن ثم انما المتكلمون فيستوفون جميع الاماكن
الماثل على العالم انما رواتا القدر فيستوفون لكل نوع بها بوجوده عالم
الكون ويستوفون اليه آثاره ويغفرون بينه وبين النفس بالاعتناء
وتستوفون جسمه مستندا على الآلات بخلافه لانه في هذا المستند
الامر خارجا عنهم وما يستلزمه من ضرورة انما يكون ضرورة بغيره
الصاعده الى قساره او كونه لا بطر كونه ولو كانت المستنده الى
امر خارجا عنهم عدم الفرق بينهما اذ في الحقيقة ليس كما كان في مستند
جميع الاماكن الامر خارجا كما ذكرناه بكونه مستند الى الامر الضرورة
انما هي عن القصور والشور على سبيل الاستقلال فلا بعدا في اعتبارها
الامر انما يستلزمه الى تلك الطائفة وذلك الجليل لا يستلزمه تلك
الامر فيرتب اليها فيطلق بغير كونه ما ياسب كل طيفه على كونه
والا واقفه القادر في هذا بغير الاستسباب والعشق في الحسنة
المنفردة في الاقضية لانا ما لم يكن كونه ما علمه قيل في بيان ان
الشئ القابل بالاكراه في العالم بالوجوب لا يجوز الا كونه والوجوب
وغيره لا وجوب مع العمل الغير المستقل وانه قيد العمل بالاستقلال فانما بل

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

[illegible]

لا يلو لم تنظر اليها كما زجوا ما يدونها فتفك عنها ولا يلزم من اعتبار
 كل منها الى الاخر في البقاء العدد الذي يجوز ان يكون بقاء كل منهما مشروطا
 ببقاء الآخر وقد يقال لا يجوز اعتبارها الى البقاء في البقاء في الحال
 كما يجوز في البقاء الى الحق في غير ذلك ان يكون عرضا وفيه انما يلزم ذلك
 كما في كل مستغنى عنه مقدوما بدونه ولا يلزم من اعتبارها الى البقاء في
 لم يلزم دور في دور على تقدير ان كان وجهه لشيء ان المتضمن على ما
 الشئ مقدم عليه في دور عليه ان لا يلزم الدور او قد يقال اعتبارها
 كل منهما الى ذات الاخر في الشكل غير متضمن لانه شكل كل منهما بذاته
 الاخر في توقف على انضمام ذات كل واحد الى ذات الاخر في الانضمام
 فيوقف على الشخص فيوقف على الشكل والمستلزم لبقاء المطلق
 غير موجود فلا ينضم اليه غيره واجيب بالنفي مستند بانضمام الوجود
 الى الماهية فانه لا يتوقف انضمامها اليها على وجودها في كماله واللا يلزم
 وجودها قبل انضمام الوجود ولا يخفى عليك ان المقدرة المنعقدة بداهة
 والنفي كابرته وما ذكره في تمام السند غير صالح للسند لانه انضمام
 الوجود في الفعل والشيء في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة

انصرف لانه يتوقف الوجود للجزء صورة فيصير في حيث ان الصورة في الماهية
 انها هذه الصورة وانما تشخص الصورة بذات الوجود في غير معنى لوجودها
 الاولى ان تشخصها ليس بالوجود المطلق فانه هذه الصورة في الماهية
 عن هذه الوجود في تشخص هذه الوجود في تشخص الماهية في تشخص الوجود
 هذه الوجود وان لم يكن هذه الصورة والذات ان ذات الوجود ما يلزم
 مستغنى عنه في تشخصها في تشخص في تشخص في تشخص في تشخص في تشخص
 يكون في الوجود في تشخص في تشخص في تشخص في تشخص في تشخص في تشخص
 المطلق في تشخص في تشخص في تشخص في تشخص في تشخص في تشخص في تشخص
 غير موجود بطه ما ان الشئ المأخوذ في حيث هو بشرط المطلق في وجوده
 فانه ما هو بشرط المطلق في وجوده في تشخص في تشخص في تشخص في تشخص في تشخص في تشخص
 يجوز ان يكون تشخص الصورة بذات الوجود على انما فانه لا يلزم انما فانه لا يلزم
 كما ان تشخصها بالوجود في تشخص في تشخص في تشخص في تشخص في تشخص في تشخص
 بالصور والمطلق فانه في تشخص في تشخص في تشخص في تشخص في تشخص في تشخص
 تشخصها انما بدو الراي في تشخص في تشخص في تشخص في تشخص في تشخص في تشخص
 يجوز ان يكون تشخص الواحد بالعدد فانه الواحد بالعدد بل الواحد في الواحد في الواحد

في الوجود حيث تحقق لازمتها من حيث انها متحققة متفرقة
 على شكل الاقوى وفيه نظر لانه ان اراد بعلية احد بها الشكل الاقوى سلبية
 ذاتها فلا يتم لزوم تحققها من حيث انها متحققة على شكل الاقوى وان اراد
 بها عليها من حيث انها متحققة فليزوم التقدم حكمه لا يدفع الا بالوجود
 اذ ندره على موانع علمية ذاتية كل منها شكل الاقوى وقد عرفت ان تلك الموانع
 موجودة هناك للعلمية وتقدم العلمية يجب ان يكون بذاتها متحققة بها
 انما يجب لو كان للتشخص موانع العلمية وهو انما هو ان قيل ثبتت
 بهذا الكثرة شهادة الاستقراء ويرد عليه ان الشيء او رتبة الشيء انما كان
 مناجات من ان الكثرة هو الوجود وفيها ان الصورة والبطانة فاشارة الى ان
 مردها فالاول ان الكثرة فيها جاء على ظهور بطانة غيرهما وقد ثبت القول
 بالهوية والصورة وان شذوذا الحاصد ذكر ان افلاطون لا يعتبر عنان
 بل هو له لتوارد الاسباب عليه تواردا الصورة على المادة ومادة بالصورة كل
 عبارة عن البعد المتحد في اي تميز له الصورة الاتصالية اجمية التي لا تقبل
 احسن للعباد وتغير عنها كثرته كيف وانما هو كونه في الجسم غير المتخفية
 الظهور فكيف يذهب اليه عاقل اراد به البعد كقول الاول ان في قوله

في البعد اعلم ان يكون موجودا او معدوما كما يظهر من بيانه او على
 الباطن ان في تقسيم سطحه باقتصر به نظر للتقريب في السطح الباطن من
 انما هو في السطح الظاهر من كونه الانكاس في السطح الباطن من قبل
 انكاسه في السطح مطلقا وكان العلم في السطح الظاهر كونه لا الجسم
 بكمية اعم من ان الكثرة في الحقيقة في الاول ان ينسب اليه الجسم بكمية في
 ما يروى في انشأه الى بقية الجسم بكمية في كانه والثانية ان يقال ان الجسم غير
 الحيزه ويجب وكمره لانه مقصوده يتوقف عليه كما يظهر والثالثة استحالة
 حصول الجسم في غير البعد ان يقال ان انشأه في السطح الباطن في كانه في
 الجسم فتبين في جسم او غير بداهته والاربعه انشأه في الجسم والاقوى في
 بناء الامور ان التنازع في الكثرة ان لم يستل احدها مادة للشيء له
 تعدي ما عداه بكمية كانه لا عاقل في الاصطلاح امر غير منقسم اعلم ان
 ان يكون موجودا او معدوما ونسب امر هو ما او راقها وعلم الاول
 بكون الكثرة على اوجه لا يخفى عليك ان اما ان يعتبر في الامر المذكور الوحدة
 او لا وعلم الاول في شكل كانه الاجاب ان الجيب بعض كانه الانكاس
 وان لم يعتبر فلا يلزم ان يكون انقسام في جهة سطحه اذ يجوز ان يكون خطفه

شيئا طيفر فالأيق به التوضيح استحالته بوجه آخر
 يستحيله نفس الامر فهو مستحيل الامر المذكور وما تم له فعله كذا
 جازا اذ لا يستحيله ما تم ولا يجوز ان يكونه فالأمر المستحيل لا يكون
 عليه بان حاله المستحيل يكون عموما قائما به فيستبعد الكائن فقياس المكان
 يستلزم المستحيل وهو المستحيل لا يتغير حاله ويورد عليه ان المكان قد يتغير
 باستحالة المستحيل اذ الكائن على كونه ما هو الصغرى وكيفية كونه مستحيل
 كانه مستحيل الكائن باستحالة المستحيل لا زنا المستحيل بكونه الكائن مستحيل
 ولا تغير عليه مثل هذا بل على القوم بالبعد ايضا اذا اشترط على طرف
 السيفته مثلا اذا كانه كونه مساوية والتمه لا يتبدل البعد المستحيل
 بل يتغير بتغيره بكونه الكائن بعد انقسامه في جوهرا الاول ان
 يقاسم على الثاني بكونه بعد مساويا اذا كان في عبارة عن كونه متساوية
 بجوهرا فلا يكاسب جاء الزعم ان كونه مستحيل اما ان يكونه امر هو ما
 ان هذا الجوهرا اما ان يكونه مستحيل هو ما ذهب اليه بعض المتأخرين
 او لا يمكن ذلك وهو ما ذهب اليه آخرون منهم وانما ان يكونه مستحيل
 ان كانه ما كانه بانه مستحيل وهو ما ذهب اليه بعض المتأخرين

٧٥
 ومنه يجوز قطوعه عن المستحيل ومنه من لم يكرهه وانما ساءه وهو لا يتغير
 عن المستحيل وذهب اليه افلاطون وقد تبعه من المشركين واليه ذهب المتأخرين
 المتأخرين من المتأخرين لم يقرروا قطوعه عليه البراهنة لانه كل احد يكلمه
 انما ما بين اطراف اقل المستحيل وانه الكائن قد يكونه لا يوافقا وقد لا يكونا
 ولا يقاسم السطحة ما رغبوا عنه اي بعد الملاحظة متساوية هذا
 الجوهرا لا يوافق الغير وتوارد المتكلمات عليه فقد ذكرنا ان المتأخرين
 بالبعد كونه من جوهرا مستحيل ومنه من لم يفرق بينه وبين توارده المتكلمات
 بمراد تواردها بالفضل نظر الى المذهب الثاني وبالقوة نظر الى المذهب
 الاول وفي الاقوال الاولية الجوهرا مستحيل اراد الاقوال الاولية نظر
 العقل سواء كانت متحققة في نفس الامر لا فلا بد ان القول بانها مستحيل
 لشيئين وهم لا يقولون بالبعد كونه او بالبعد كونه الفاعلة بالبعد كونه
 لا يقولون بانها مستحيل والا قبل بطلان فتدبر ان كونه مستحيل بطريق
 لا نعلم ضرورة تبدل مكانه ما ذكره المتأخرين في صغرى وغيره وهو كونه ولا
 يتبدل ولا كونه لو كانه الكائن مستحيل وانما نعلم براهنة سكونه الواقع في الزمان
 لانه مكانه يتبدل على ذلك التفسير وهو مستلزم كونه وقد عاب به بعض المتأخرين

[illegible]

٧
لا اله الا انت العليم الغني عن العالمين لا اله الا انت العليم الغني عن العالمين

Handwritten signature: *Handwritten signature in Urdu script.*

[illegible]

والبرهان انه لا يظن ان هذه الامور ليست بما يتجذر في الوجود وليس غفها
 الاعتبار فانه من اعتبار الشيء الى ان لا يظن ان لا يغير الى كذا فلا بد من ان
 يكون الزمان امر متغيرا على ما هو متغيرا في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا
 ليس كذا فيكون ان كان في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا في شئ كذا فيكون
 العلم بالزمان في هذا العلم متغيرا على العلم بشئ كذا فيكون الزمان متغيرا
 على العلم بغيره في الزمان اذا لم يعلم وجوده لم يعلم ان متغيرا في شئ كذا فيكون
 كذا العلم بوجوده مستغنى عن العلم بغيره في الزمان فيكون الزمان متغيرا
 اذ لم يثبت ان لا يتوقف بانه علم ما سبق ثبوته بل بكون ثبوته بغيره متوقف
 عليه وانما تعلم ان انت تعلم ان لا يعلم ان لا يعلم ان لا يعلم ان لا يعلم
 من ان يعلم من ان يعلم ان الزمان ان يكون الموجود في نفسه ان لا يعلم
 بالوجود في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا
 في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا في شئ كذا
 فيكون الزمان متغيرا في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا في شئ كذا فيكون
 الزمان متغيرا في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا في شئ كذا فيكون الزمان
 متغيرا في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا
 في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا في شئ كذا

انما هو ان هذا العلم في ذاته متغيرا في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا في شئ كذا
 من ان العلم في ذاته متغيرا في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا في شئ كذا
 فيكون الزمان متغيرا في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا في شئ كذا فيكون
 الزمان متغيرا في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا في شئ كذا فيكون الزمان
 متغيرا في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا
 في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا في شئ كذا
 فيكون الزمان متغيرا في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا في شئ كذا فيكون
 الزمان متغيرا في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا في شئ كذا فيكون الزمان
 متغيرا في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا
 في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا في شئ كذا

فانه في علم ان تجرد الوجود ليس له انما علم ان لا بد من وجوده في ذاته صحيح

فيكون الزمان متغيرا في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا في شئ كذا فيكون
 الزمان متغيرا في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا في شئ كذا فيكون الزمان
 متغيرا في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا
 في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا في شئ كذا فيكون الزمان متغيرا في شئ كذا

من اوصاف العاصم بغير عديم والقدر بغير مطلق مسبق بوضوح
 المحل الثاني فلما كانت مستمرة في الوجود ويجوز ان يكون الزمان مقدرا
 في كماله بغير قبل ووجوده آت بعد عنده اذ هذا حكم وهو ان الوجود لا يحد
 بالزمان بل بالماضي من احوال الكثرة والواجب المتوهم يعتبر مع انتفاء
 الزمان في الزمان وكل الامور ليس كذلك بل شئت الزمان عند العقل بالماضي
 وعلى تقدير انتفاء مطلق الحكم العقل بوجود الزمان وكذا هو على تقدير
 عدم الزمان فقبل وجود الاشياء ليس زمان ولا مكان ولو سلم ان التقدم في
 زمان فاما ان التقدم زمانا فهو بالفضل بل يطلب في زمان فانه خلاصه
 سبق العدم في حيز من حيزه زمانا مطلقا وكل قبليته لا توجد مع
 البعدية حين زمانية بمرور زمانه اريد ان مثل تلك القبليته تسمى زمانية صلا
 فلما مشاهير في كمالها بمرور زمانه تقدم العدم على الوجود زمانية بمشايع
 كونه زمانا تقدم وانه اريد ان مثلها زمانية بغير ان كانت زمانا
 فهو كماله بكونه لو ثبت ان هذا التقدم في الحيز الشهيرة لان القبليته
 المذكورة ان قد يقال في الزمان متوهم زمانية في الذات والقبليته
 فلما عجز تقدم بعضها على بعض بالذات لا يستلزم الترتيب بل الترتيب والماضي
 حقيقة الزمان ليس الا الحقة وكثرة وتعدد تبعيات وتغيرت كلف
 وتغيرت الازمان انت وفيه حقيقة التقدم والماضي فانه يوجد التقدم في

٧ ان هذا التقدم بمرور
 الزمان التقدم بمرور

عليه بل التقدم الذي حصل له في الماضي متوهم في كماله بوضوح
 كونه زمانا في التقدم وتقدم الماضي بغير التقدم بغير ما فرضنا في اولنا
 والماضي بغير ما فرضنا في اولنا متوهم بوجاهة كماله بوضوح في كماله بوضوح
 انما الذات في حقيقة الزمان هي انما هي في حقيقة التقدم بغير ما
 في الحقيقة لانه وانما هي في حقيقة التقدم بغير ما في الحقيقة لانه وانما هي
 غير متصل بل متوهم في الذات لانه كماله بوضوح في الزمان بوضوح في الزمان
 الغرض في التقدم بغير ما تقدم وانه كماله بوضوح في التقدم بغير ما تقدم
 في الماضي زمانا بكونه في كماله بوضوح في التقدم بغير ما تقدم
 فلا يقبل الغرض فيكون آتيا ولا يتفرع بما لا يجب في الحقيقة الطولية الزمان
 ليس له ما يغير اتصال الانقضاء والتقدم وذلك الاتصال لا يتغير في
 الزمان بمرور بغير ما في التقدم بغير ما في التقدم بغير ما في التقدم بغير ما
 وقت الازمان بغير ما في التقدم بغير ما في التقدم بغير ما في التقدم بغير ما
 هو حقيقة الزمان يستلزم تقدمه وانما هي في التقدم بغير ما في التقدم بغير ما
 بالقبليته بغير ما في التقدم بغير ما في التقدم بغير ما في التقدم بغير ما
 لانه ليس في كلامه اختيارا لانه في الحقيقة بغير ما في التقدم بغير ما
 السؤال ان في نظر لانه التقدم في الماضي بغير ما في التقدم بغير ما في التقدم بغير ما
 بغير ما في التقدم بغير ما في التقدم بغير ما في التقدم بغير ما في التقدم بغير ما

King's College London

الحاشية

فكما اذا نام شخصاً على طرفه فطره الارض ما فوقه كل شيء وقدره على التحريك
 مع انه اجانب الذنوب بل ورسا احداهما بقدم الاخر فيكون ذلك الجانب فوقاً
 بالقياس الى الاول وتحتاً بالقياس الى الثاني واجيب بانه قد مر بالكلية ليس
 هناك للرأس والقدم بل هو متعلق بالفعل المذكور الى الولد والقرب وعنه
 انه لم يترك شخصاً قدمه من جهة طبيعة جهة الولد والقرب ولا شئ من انما اذا
 فروضاً قدم احد هذين الشخصين من حيث رضى الله لم يترك الجوف طبعاً بل كما
 ذلك انما كان مقرباً ليس بالظهر من الفرض المذكور فلهذا كان له وادف لا ينفى
 عليك تكلف الجوف ولا حاجة الى ان لا يكون استناداً بل هو الجوف وقته
 استناداً بل هو الجوف اذا كانتا على وجه طبع ولا ينفى انه ما ذكره من انما تبدل
 جهة بل يستلزم تبدل جهة الجوف او جهة التفت ولا ينفى من ثم
 في اعتبار الارساء لا لاجل هذا الاعتبار من محال الامور المعتبرة ولا ينفى في الارساء
 كما لا يارضى لبيت لا من جهة

الحاشية
 في قوله فطره الارض ما فوقه كل شيء وقدره على التحريك
 مع انه اجانب الذنوب بل ورسا احداهما بقدم الاخر فيكون ذلك الجانب فوقاً
 بالقياس الى الاول وتحتاً بالقياس الى الثاني واجيب بانه قد مر بالكلية ليس
 هناك للرأس والقدم بل هو متعلق بالفعل المذكور الى الولد والقرب وعنه
 انه لم يترك شخصاً قدمه من جهة طبيعة جهة الولد والقرب ولا شئ من انما اذا
 فروضاً قدم احد هذين الشخصين من حيث رضى الله لم يترك الجوف طبعاً بل كما
 ذلك انما كان مقرباً ليس بالظهر من الفرض المذكور فلهذا كان له وادف لا ينفى
 عليك تكلف الجوف ولا حاجة الى ان لا يكون استناداً بل هو الجوف وقته
 استناداً بل هو الجوف اذا كانتا على وجه طبع ولا ينفى انه ما ذكره من انما تبدل
 جهة بل يستلزم تبدل جهة الجوف او جهة التفت ولا ينفى من ثم
 في اعتبار الارساء لا لاجل هذا الاعتبار من محال الامور المعتبرة ولا ينفى في الارساء
 كما لا يارضى لبيت لا من جهة

والدعاء
 فذوقه الفلح من تيقن هذه الاشياء المستفزة لمولانا
 مصلي الله على الانصارى عاشره هدية اجملة
 حاضر من صبي عليها رحمة الله البادر بيد الفقير
 الى ربها كبريائه بما علم الله ان هذا مصلي الله
 ستر الله على عيوبهم وخفى ذنوبهم وادف
 سائر عيوبهم وسترهم
 والله اعلم
 وعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والسلام

جامعة الزيتونة
 المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

مكتبة المصطفى الإلكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبةالمصطفى.com

Source / المصدر :



KING SAUD
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>